محاضرات مادة الاقتصاد الدولي

مرحلة ثالثة

قسم الاقتصاد / كلية الادارة والاقتصاد/جامعة ديالى

مدرس المادة

م.م محمد نوري فرحان

الاقتصاد الدولي

الفصل التمهيدي

أهمية الاقتصاد الدولي :

يتضمن الاقتصاد الدولي دراسة جميع أوجه النشاط الاقتصادي والتي تتم عبر الحدود السياسية والتي يمكن حصرها بما يأتي :

١- تبادل السلع و الخدمات دوليا

2- حركة رؤوس الأموال دوليا

3- انتقال العمل دوليا(هجرة الدولية للأشخاص) حيث ان العلاقات الاقتصادية الدولية تنشا نتيجة حركات السلع والخدمات و حركة عناصر الإنتاج(العمل و رأس المال) دوليا .

◄تتكون العلاقات الاقتصادية الدولية من مجموعتين من العلاقات :

1- العلاقات الناشئة عن حركة السلع والخدمات و رؤوس الأموال دوليا(المعاملات الاقتصادية الدولية) .

2-العلاقات الناشئة عن الهجرة الدولية(حركة الأشخاص لأسباب اقتصادية) .

المبحث الأول

الأساس المادي للاقتصاد الدولي وأهميته

كما اشرنا سابقا ان العلاقات الاقتصادية الدولية لا تنشأ عن تبادل السلع والخدمات فحسب و أنما تنجم عن حركة عوامل الإنتاج كالعمل ورأس المال دوليا من المقاييس الشائعة عن أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية وحجم المعاملات الاقتصادية الدولية و ما طرأ عليها من تغيير و اهم عناصر هذه المعاملات تتمثل في تبادل السلع و الخدمات.

اذاً الأساس المادي للاقتصاد الدولي هو ليس حركة السلع والخدمات فحسب بل وحركة عناصر الإنتاج(العمل ورأس المال) أيضاً .

المبحث الثاني

◄التركيب السلعي للتجارة الدولية :

ان السلع التي تدخل في نطاق التجارة الخارجية كثيرة جدا و ذات أنواع مختلفة و من مصادر متعددة ، و من أجل اجراء مقارنات قسمت الأمم المتحدة هذه المجموعات بدورها على عشرة أبواب ، وهناك تصنيف آخر أقل دقة وأكثر شيوعا يقتصر على ثلاثة أبواب هي المواد الغذائية الخام و السلع المصنعة حيث كان نصيب المواد الغذائية من التجارة الدولية قبل الحرب العالمية الثانية تشكل ٢٢% اما المواد الخام و السلع المصنعة فقد كانت تشبه كل منهما ما بين ٣٢ % و ٥٢% على التوالي لوحظ ارتفاع نسبة مساهمة السلع المصنعة من التجارة الدولية بعد عام

١٧٩١ ، حيث تتكون السلع المصنعة من المكائن والمعدات والمنتجات الحديدية و معدات النقل و الكيماويات والمنتوجات ، وهو ما تتصف به الدول المتقدمة الصناعية .اما الدول النامية فغالبا ما تصدر المواد الغذائية و السلع الزراعية وتستورد السلع المصنعة من الدول الصناعية .

المبحث الثالث

◄التمييز بين العلاقات الاقتصادية الدولية والداخلية :

تختلف العلاقات الاقتصادية الدولية عن العلاقات الاقتصادية الداخلية من أوجه

عديدة وهي كالآتي-:

أولا : القيود المفروضة على انتقال عناصر الإنتاج دوليا:

و تنقسم الى قيود مفروضة على العمل وأخرى على رأس المال:

1-القيود على العمل -: و تكون هناك بعض القيود على انتقال العمل دوليا

ومن هذه القيود:

أ -القيود الإدارية التي تفرضها الدول على الداخلين الى أراضيها.

ب -الجهل بفرص العمل في الخارج .

ج -اختلاف اللغة و التقاليد والروابط المختلفة(عاطفية و اجتماعية) .

د -التكاليف اللازمة للانتقال و الاستعداد لتحمل المصاعب .

2- القيود المفروضة على رأس المال دوليا:

أ -رغم اختلاف سعر الفائدة من بلد الى آخرالا ان أصحاب رؤوس الأموال يفضلون استثمار أموالهم في بلدانهم لخوفهم من الاضطرابات السياسية و الاقتصادية ، كذلك لسهولة الاشراف عليها في اوطانهم.

ب -القيود القانونية تبقى حاجزا يحول دون انتقال عوامل الإنتاج بين الدل بحرية وخاصة في أوقات الازمات الاقتصادية والسياسية .

ثانيا :اختلاف النظم و العملات النقدية:

لو كانت العملات الأجنبية المختلفة تتبادل وفق الأسعار صرف ثابتة وتتمتع بقابلية مطلقة في تحويل بعضها لبعض لما كانت هناك مشكلة اثناء التبادل لكن لما كان لكل بلد سياسة النقدية الخاصة بشؤون الصرف وهنالك احتمال كبير لتغيير سعر الصرف(أي تغيير بنسبة مبادلة العملات ببعضها بالبعض اخر) او إيقاف حرية تحويلها ، ولهذا السبب فان المعاملات الاقتصادية الدولية تكون عرضة للمخاطر النقدية المتمثلة بمخاطر الصرف التي لا مثيل لها والمعاملات الاقتصادية في الداخل .

ثالثا : اختلاف السياسة الاقتصادية بين الدول:

تختلف الدول في نضمها السياسية و معنى هذا اختلاف تدخل الدول في الحياة الاقتصادية . ولهذا فان القوانين والنظم والتشريعات والسياسات الاقتصادية تختلف من بلد الى اخر . و نتيجة لاختلاف المزايا التي يجنيها الافراد من تدخل الحكومة في الحياة الاقتصادية يكون هناك اختلاف في تكاليف الإنتاج والدخول الحقيقية من بلد الى اخر ، وعلى هذا الأساس تختلف العلاقات الدولية عن العلاقات الداخلية.

رابعا : انقسام العالم الى وحدات سياسية مستقلة:

كل دولة هي وحدة سياسية مستقلة عن بقية الدول ، وعلى هذا الأساس هناك اعتبارات كالأمن الوطني والاقتصادي والسياسة الخارجية تلعب دورا هاما في تحديد سياسة الدولة في ميدان التجارة الخارجية . وهذه الاعتبارات هي كالاتي:

1-الحفاظ على الامن الوطني الاقتصادي للبلد فان البلد قد ينتج نوعا من السلع بكلفة اعلى من كلفة استيرادها.

2-تستخدم العلاقات الاقتصادية الدولية في تحقيق اهداف سياسية(كاستخدام التجارة الخارجية أداة للتمييز بين الدول في ضوء نزاعاتها سياسية أو للضغط على بعضها لحملها على سلوك طريق معين.

3- ان اعتبارات تشجيع المنتجات الوطنية وحماية السوق المحلية و تنمية الصناعات القومية وتوفير حاجة الاستهلاك القومية في المنتجات الوطنية لها اثر كبير على العلاقات الاقتصادية الدولية .

خامسا : وجود الاسوق المنفصلة:

ان انفصال الأسواق للدول المختلفة قد ينشا أيضا نتيجة العوامل أخرى غير تقييد

التجارة الخارجية ومن اهم هذه العوامل

1-صعوبة المواصلات والاتصالات:

ما زالت الصعوبة في المواصلات حتى عصرنا الحالي وارتفاع تكلفتها يؤديان دورا لا يمكن انكاره في الفصل بين أسواق الدول المختلفة على الرغم من التقدم الذي شهده العالم في مجال تطور وسائل النقل والاتصال.

2-اختلاف الاذواق:

العامل الأساسي الاخر الذي يسهم في الفصل بين أسواق البلدان المختلفة هو اختلاف الاذواق ، و هذه تنشا بفعل عوامل مختلفة مثل العادات والتقاليد الاجتماعية والأديان... الخ

المبحث الرابع

◄ أساس التبادل الدولي :

من حيث المبدأ لا يختلف أساس التبادل الدولي أو الخارجي عن الأساس التبادل الداخلي أو التبادل بين مناطق الدولة الواحدة . في كلتا الحالتين يكون السبب في قيام التبادل هو التخصص فالدولة تتخصص في انتاج السلع والخدمات التي تؤهلها طبيعتها وظروفها الاقتصادية أن تنتجها بتكاليف اقل من تكاليف انتاجها في الدول الأخرى وتبادل انتاجها في الداخل أو انها تنتجها بتكلفة اكبر عن تكلفة انتاجها في الخارج.

ولولا التخصص لكان الواجب على كل دولة ان تنتج كل ما تحتاجه الية من السلع ولما كان هناك موجب لقيام التجارة الدولية.

س /اذا كان سبب قيام التبادل الدولي هو التخصص فما هو التخصص ؟

ج /يعود التخصص بشكل عام الى مجموعتين رئيسيتين من العوامل هما عوامل طبيعية والعوامل المكتسبة و من تفاعل هاتين المجموعتين من العوامل يكون باستطاعة الدول ان تنتج سلعة معينة او مجموعة من السلع بأسعار تقل عن نفقات انتاجها في الخارج و تستورد سلعة معينة من الخارج بأسعار أقل من انتاجها في الداخل.

1- العوامل الطبيعية : تختلف الدول فيما بينها في البيئة الطبيعية كالمناخ والتربة كما تختلف فيما وهبه الله من ثروات طبيعية كالأراضي الزراعية و المعادن. ولكن برغم أهمية المناخ كعامل من عوامل التخصص الدولي الا ان هذا العامل اصبح يفقد أهميته تدريجيا بسبب التقدم العلمي ، اذ اصبح في الوقت الحاضر من الممكن اجراء تغييرات اصطناعية في الظروف المناخية والجوية تتلائم مع ظروف الإنتاج المناسبة كالبيوت الزجاجية التي تدخل في انتاج بعض المحاصيل الزراعية.

2-العوامل المكتسبة : تتمثل العوامل المكتسبة فيما يتوفر للدول من عمال مدربين و رؤوس أموال إنتاجية ، فهناك دول تتمتع برصيد كبير من رؤوس الأموال الإنتاجية كالآلات والمستلزمات الإنتاج فضلا عن ارتفاع دخلها القومي يساعدها كثيرا في تنمية هذا الرصيد من رأس المال ، يقابل ذلك ما تعانيه بعض الدول من قصور شديد فيما يتوفر لها من السلع الإنتاجية وما تجده من صعوبات في تنمية رؤوس أموالها الإنتاجية بسبب انخفاض مستوى الدخل القومي فيها.

ان العوامل المكتسبة لها تأثير كبير في عملية التخصص و كما يلي:

1-التخصص في انتاج السلع التي يتطلب انتاجها رؤوس أموال وفيرة(مثل صناعة الطائرات والسيارات و الصناعات الكيمياوية.)

2-التخصص في انتاج السلع التي يتطلب انتاجها مهارة عالية (صناعات الساعات وبقية المنتجات الالكترونية) .

الباب الأول

مدخل تاريخي ونظري لدراسة الاقتصاد الدولي

الفصل الأول

مدخل تاريخي في دراسة الاقتصاد الدولي

المبحث الأول

مراحل تطور الاقتصاد الدولي

ان اهم مراحل تطور الاقتصاد الدولي هي:

أولا : مرحلة التبادل الخارجي في عهد الاقتصاد القديم :

في هذه المرحلة لم يكن للعلاقات الاقتصادية الدولية دور كبير لان طبيعة النظام المغلق لا تساعد على ذلك لان الافراد يعيشون في داخل الولاية على أساس التبادل البدائي حيث لم تستخدم النقود الا نادرا وعلى مقياس ضيق ، وكانت الدول تتبادل السلع خضوعا لمبدا الحاجة.

و اهم ما يميز هذه المرحلة هي:

1-قلة المبادلات والعلاقات الاقتصادية بين الدول الحاكمة .

2-بساطة المبادلات من حيث التنظيم و التعقيد لخلوها من الشكليات و الإجراءات ، ولأنها تقوم على قواعد العرف البسيط.

3-ان نوع السلع كان بدوره يتميز بالبساطة ويكون من الضروريات غالبا.

ثانيا : مرحلة التبادل الخارجي في عهد الاقطاع :

يمكن حصر هذه المرحلة بين نهاية القرون الوسطى وبين ظهور الرأسمالية ، وتتميز هذه المرحلة في ان العلاقات الاقتصادية الدولية للتجارة نتيجة لسياسة الاقتصادية مدروسة بقدر ما كانت نتيجة دوافع تسوغها متطلبات الانفاق وحاجات الاقطاعيين وقد تميزت هذه المرحلة أيضا بضيق المبادلات ويعود ذلك لأسباب منها

1- صعوبة المواصلات والاتصالات فضلا عن افتقاد الامن والنظام.

2- كثرة القيود المفروضة على البضائع وفداحة الضرائب نتيجة لجشع الاقطاعيين.

3- صعوبة تسوية الديون بين الاقطاعيات لأنعدام وسائل التسوية وقلة استخدام النقود.

ثالثاً : مرحلة التبادل الخارجي في عهد الرأسمالية :

تتميز هذه المرحلة بسعة التبادل وكثرة ارتباط الدول مع بعضها بعلاقات تجارية ، ويكن جمع البواعث التي أدت الى توسع العلاقات في هذا العهد والى انتشار التجارة كما ساعدت على ظهور الرأسمالية التجارية فيما يأتي:

1- اكتشاف طرق بحرية تربط ما بين القارات والدول مثل اكتشاف الطرق المؤدية الى الشرق و الطرق المؤدية الى الغرب و ما لها من دور في نقل الأشخاصوالأموال والسلع ما بين هذه القارات .

2- ظهور حركة جديدة و كبير للنقل البحري تبعها انشاء شركات للملاحة والتجارة في الشرق والغرب وامريكا واربا وافريقيا و مالها من انعكاس على العلاقات الدولية

3- ظهور الأسواق ومنظمات الاتمان والصيرفة وانتشار المؤسسات المصرفية في كافة أسواق التجارة الكبرى مثل أمريكا واسيا والقارات الأخرى .

رابعا : مرحلة التبادل في عهد التنافس والاستعمار:

هذه المرحلة تتميز بتنافس الشديد بين الدول التجارية الكبيرة من حيث التجارة أو من حيث الاستعمار لدول الأخرى ذات الموارد الطبيعية.

و اهم خصائص هذه المرحلة هي:

1- زيادة رؤوس الأموال ومصادر استخدامها وانعكاس ذلك على التجارة.

2- زيادة المنتوجات و تنوع السلع وتحسن اصنافها.

3- زيادة أهمية التخصص الدولي في التبادل نتيجة توسع الدول في تطبيق مبدأ تقسيم العمل في الإنتاج وانعكاس ذلك على تطور العلاقات الاقتصادية الدولية.

4- توحيد الأسواق وتركيزها : أدت الأسواق دورا كبيرا في زيادة التخصص الدولي او شجعت هذه الأسواق على ظهور الأسواق الدولية التي ساعدت في حرية التبادل السلعي و عملت على إزالة الحواجز الكمركية .

المبحث الثاني

الأنماط الثلاثة للنظام الرأسمالي وعلاقتها بتطور العلاقات الاقتصادية الدولية

أولا : مرحلة الرأسمالية التجارية

ظهر في أوربا منذ بداية القرن الخامس عشر تيار جديد من الأفكار الاقتصادية اطلق عليها مؤرخو الفكر الاقتصادي اسم مدرسة التجاريين ، وقد استمر هذا التيار سائدا في أوربا حتى منتصف القرن الثامن عشر.

وقد قدم التجاريون عدة أفكار و التي تكون فلستهم العامة ويمكن تلخيصها بما يلي:

1- يجب ان تكون الدولة قوية ، و ان تكون غاية النظام الاقتصادي تحقيق هذه القوة ولذلك سميت نظريتهم(اقتصاد القوة.)

2- الثروة هي اهم ما يحقق القوة الدولة ، ولذلك يجب ان تسعى الدولة لتنمية ثروتها ، علما ان الثروة من وجهة نظر التجاريين هي الذهب والفضة و بقية المعادن النفيسة .

3- نظر التجاريون على ان الثروة الكلية في العالم هي ثابتة الحجم ، و تترتب على فكرتهم هذه ان ما تكسبه دولة من الدور من هذه الثروة انما يكون عن طريق ما تفقده دولة أخرى منها . ومن هنا كانت نظرتهم ذات طابع وطني وعدائي ، لان كل دولة يجب أن تنظر لمصلحتها هي ولأنها تحقق هذه المصلحة على حساب مصالح الدول الأخرى .

4- ان ارتفاع الأسعار ف الدول الاوربية انما يرجع لزيادة كمية النقود التي دخلت الدول الاوربية على اثر زيادة ورود الذهب و الفضة اليها من العالم الجديد . فأذا زادت كمية النقود ارتفعت الأسعار وانخفضت القوة الشرائية للنقود.

5- ان تعمل الدولة كل ما لديها من أجل تنشيط الصادرات و كل ما في وسعها لتقليل واعاقة الاستيرادات وهذا من شأنه أن يجعل الميزان التجاري مع الخارج من مصلحتها وذلك بأن توجد فائض إيجابي من خلال زيادة قيمة الفائض من الذهب والفضة من البلاد المدينة في الخارج حسب رأي التجاريين.

ثانيا : مرحلة الرأسمالية الصناعية

لقد وصلت الدول الرأسمالية في القرن الثامن عشر الى الرأسمالية الصناعية واهم حدث ارتبط به هذا التطور هو الثورة الصناعية ، وهي الحركات الضخمة من الاختراعات التي ظهرت في منتصف القرن الثامن عشر و التي أدت الى تغيير الفن الإنتاجي بأحلال الآلات محل الأدوات التي كانت مستعملة في من قبل في الإنتاج وقد ترتب هذه الاختراعات زيادة القوة الإنتاجية

للمصانع زيادة كبيرة ، بحيث أصبحت تنتج كميات ضخمة من السلع ، وقد اخذت هذه الاختراعات تغزو فروع الإنتاج المختلفة وقد ترتب على هذا الاختراع آلات خرى لأنتاج الآلات نفسها ، وقد ترتب على انتشار الآلات بهذا الشكل عدة نتائج مهمة منها:

1- ان هذه المصانع الجديدة أصبحت مركزا مغريا للإستثمارات ، لذلك سميت هذه المرحلة بمرحلة الرأسمالية الصناعية ، نظرا لضخامة الأموال التي أصبحت توظف في هذه الصناعة.

2-ان الجهاز الإنتاجي اصبح في هذا النظام ذا طاقة إنتاجية ضخمة.

3- أصبحت الصناعة تحتل المركز الرئيسي لأنها تحكم النشاط الاقتصادي و للكميات الضخمة التي تنتجها من السلع كان لابد من البحث عن الأسواق لتصريفها في الداخل والخارج ، وبالتالي أصبحت التجارة في خدمة الصناعة بعد أن كانت التجارة مركز النشاط الاقتصادي، وبذلك اصبح رجل الصناعة هو الشخصية الرئيسية في ترتيب الأهمية الاجتماعية.

ان أهم النتائج التي ارتبطت بظهور الرأسمالية الصناعية كان منصبا على طبقة العمال ، حيث تبين ان هناك اتصال تام بين طبقة أصحاب رؤوس الأموال و المشروعات وطبقة العمال الذين يعيشون على بيع مجهودهم . ومن ناحية ثانية اخذت تظهر بوضوح مشكلة جديدة هي مشكلة البطالة.

إن من مصلحة المنتجين في الرأسمالية الصناعية هو تحقيق غرضين :

1- الغاء كافة القيود التي كانت تفرضها الدولة على النشاط الاقتصادي في المبادلات الداخلية والخارجية.

2- عدم إيجاد اية تكتلات اقتصادية بين المنتجين و العمال و ترك الإنتاج و المبادلات كلها لنظام المنافسة الكاملة او الحرة مما يساعد المنتجين في تخفيض نفقات الإنتاج.

ثالثا : مرحلة الرأسمالية المالية

في ظل الرأسمالي المعاصرة صعدت الرأسمالية المالية الدولية الى القمة و تعددت أصواتها وآليات حركتها ، وإعادة تشكيل الاقتصاد على المستوى المحلي والدولي لتجعل منه اقتصادا رمزيا . ومع هذا مازالت الدولة هي الملجأ الأخير للرأسمالية المعاصرة على رغم من كل ما عبرت عنه هذه الرأسمالية من نزعات للحد من دور الدولة على النمط الذي حبذه(كينز)فيما مضا وأن قدرتها على التكيف مع مقتضيات العصر جعل للدولة دورا أساسيا في ضبط حركتها والتحكم في العديد من آليتها . فما زالت الدولة تمتلك نظام ضبط الإنتاج ، وبواسطة الدولة يتم تمويل البحث والتطوير في مجالات العلم والتكنلوجيا .

الفصل الثاني

مدخل نظري لدراسة الاقتصاد الدولي

المبحث الأول

نظريات التجارة الخارجية :

النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية:

سوف نناقش هنا الفكر النظري للتجارة الخارجية (الكلاسيكي والحديث) وكالاتي:

1- نظرية ديفيد هيوم في التجارة الخارجية (التوازن التلقائي) :

لم يتفق ديفيد هيوم مع رؤية التجاريين في أهمية الصادرات من السلع والخدمات اذ كان يرى ان للاستيرادات منافع أيضا تكمن في زيادة العرض السلعي في داخل البلد وما ينجم عنه من اشباع حاجات المجتمع من البضائع بأسعار منخفضة.

لقد بين هيوم نظريته في التوازن التلقائي من خلال توايحم انم لن يبقى داخل البلد من النقود الا تلك الكمية التي يحتاجها المجتمع اما اذا كانت تلك الكمية اكبر من حاجة الاقتصاد او المجتمع فان سوف يتسرب الى تلك الأقطار التي تكون فيها حاجة ملحة للنقود والتي يكون مستوى أسعار السلع فيها منخفضا فاذا استورد بلد معين من بلد آخر كمية كبيرة من السلع فأن هذا البلد سوف تقل لديه النقود وبالتالي ترخص عنده الأسعار وبالتالي فانه سوف يعمل على تصدير السلع ويقلل الاستيراد.

ان هذه الميكانيكية العفوية (التلقائية) هي التي ستضمن التوازن المستمر لميزان المدفوعات للدول المشاركة بالتجارة الخارجية وتقسيم العمل الدولي.

2- نظرية ادم سميث في الميزة المطلقة:

في عام (1776) نشر آدم سميث كتابه(ثروة الأمم)حيث هاجم فيه النظرة الميركانتيلية عن التجارة ، ودعا بدلا منها الى حرية التجارة ويرى سميث انه بالتجارة الحرة يمكن لكل قطر ان يتخصص في انتاج السلعة التي له فيها ميزة مطلقة(او يمكن ان ينتجها بكفاءة اكبر من غيره من الأقطار) ويستورد تلك السلع التي لا تتوفر له فيها ميزة مطلقة (او ينتجها بكفاءة اقل) وبعبارة أخرى يمكن ان تحدث التجارة بين بلدين اثنين فقط اذا حاول كل واحد منهم انتاج سلعة واحدة في كلفة انتاج اقل من البلد الاخر.

تقييم نظرية الميزة المطلقة:

أ- الانتقادات العامة:

1- ان نظرية الميزة المطلقة لا تستطيع ان تفسر الا جزءا صغيرا جدا من التجارة الدولية في الوقت الحاضر ، ذلك الذي يتم بين الأقطار المتقدمة والنامية.

2- ان الميزة المطلقة ما هي الإحالة خاصة من نظرية اكثر عموما منها الا وهي نظرية الميزة النسبية.

3- ان نظرية الميزة المطلقة رغم توضيحها لأهمية التجارة وتبيانها للفوائد التي تجنى منها الا انها لم تحاول ان تجيب على السؤال التالي : ما هو مصير الدولة التي لا تتمتع بميزة مطلقة في انتاج سلعة ما ؟

ب – الانتقادات الخاصة:

1- من غير المعقول ان يتم التبادل مع بلد واحد بل يتم التبادل بين اكثر من بلد واكثر من سلعة واحدة .

2- عناصر الإنتاج هي أربعة (العمل ، رأس المال ، ارض ، تنظيم) و بمزيج من هذه العناصر نحصل هلى سلعة وليس بالاكتفاء بعنصر العمل فقط .

3- ان سياسة حرية التجارة يمكن ان تطبق بين بلدين ولكن بشرط ان يكون البلدين بنفس التطور الاقتصادي والا فإنه اذا تم التبادل التجاري مع الحرية التجارية بين بلدين احدهما متطور وأخر نامي فإن المكاسب ستكون لصالح البلد المتطور على حساب البلد النامي.

4- لا يمكن ثبات المستوى التكنلوجي في الإنتاج حيث ان هناك الابتكارات والاختراعات التي تحدث اثناء العمليات الإنتاجية.

5- سوق المنافسة التامة هو سوق افتراضي وان الواقع يشير الى العكس من ذلك بمعنى سيادة المنافسة الاحتكارية او المطلقة.

ميزان المدفوعات

يعرف ميزان المدفوعات بأنه سجل منظم أو بيان حسابي شامل لكل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الاخرى خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة.

كما يعرف ميزان المدفوعات بأنه بيان اساسي ومنسق لجميع التعاملات الاقتصادية التي تتم بين مواطنين وحكومات ومؤسسات محلية لبلد من البلدان مع مواطني وحكومات ومؤسسات اجنبية، وهو ذو جانبين لتلك المعاملات، كما انه اسلوب لتنظيم المقبوضات والمدفوعات النقدية في تلك المعاملات الدولية خلال مدة زمنية معينة عادة ما تكون سنة. ومن هذا التعريف يتبين ان ميزان المدفوعات يعنى بتسجيل كافة العمليات الاقتصادية التي تقوم بها أي دولة او مؤسساتها المحلية مع العالم الخارجي، وتسجل كافة العمليات التي تقتضي دفع مبالغ من قبل الدولة أو مؤسساتها الى العالم الخارجي في الجانب المدين، فيما تسجل كافة العمليات التي تستدعي استلام الدولة لمبالغ من العالم الخارجي في الجانب الدائن منه .

العناصر الاساسية لميزان المدفوعات

" الجانب الدائن والجانب المدين في حساب ميزان المدفوعات "

في مسار الصفقات التجارية الدولية للبلد ، محاسب ميزان المدفوعات يوظف تشكيلة متنوعة من الاجراءات، لسنا بحاجة لان نقلق بشأن جميع التفاصيل لأننا نبحث فقط عن معرفة عملية عن الحسابات لغرض تفسير وفهم الاتجاهات الاقتصادية العامة، الاحداث، والسياسات .

ومع ذلك، فأنه من الاساسي فهم نظام تصنيف الارصدة الدائنة والارصدة المدينة. كقاعدة عمل عامة، فقرات الرصيد الدائن في حساب ميزان المدفوعات تعكس الصفقات التجارية التي تعطي ارتفاعا للمدفوعات باتجاه الداخل (داخل الاقتصاد الوطني).

الفقرات الرئيسية هي الصادرات، تدفقات الاستثمار الاجنبي الى الاقتصاد الوطني، ومقبوضات الفائدة والاسهم المالية المتأتية من استثمارات البلد في الخارج.

من خلال الاصطلاح، فقرات الرصيد الدائن (التي تعطي ارتفاعا في المدفوعات المتدفقة للداخل) سجلت بإشارة موجبة .

فقرات الرصيد المدين في حسابات ميزان المدفوعات تعكس الصفقات التجارية التي تعطي ارتفاعا للمدفوعات المتجهة الى خارج الاقتصاد الوطني.

الفقرات الرئيسية هي الاستيرادات، الاستثمارات التي تقوم بها البلدان الاجنبية من خلال المقيمين المحليين، ومدفوعات الفائدة والاسهم المالية التي يقدمها البلد على الاستثمارات التي يقوم بها المستثمرون الأجانب.

من خلال الاصطلاح، فقرات الرصيد المدين (التي قادت الى مدفوعات متدفقة للخارج) سجلت بإشارة سالبة .

الفقرات صنفت الى اربعة مجاميع رئيسية تناقش كالآتي :

المجموعة الاولى : الحساب الجاري

فقرات الجانب الدائن (إشارة +) تتضمن الصادرات من السلع والخدمات، الدخل (مثل الفائدة والأسهم المالية) المستلمة من الاستثمارات في الخارج، دخل العامل (مثل الاجور) المكتسبة في الخارج (أي أجور المواطنين العاملين في الخارج)، وفقرة التحويل من طرف واحد متمثلة بالهبات المستلمة من الخارج.

فقرات الرصيد المدين (إشارة -) هي الاستيرادات من السلع والخدمات، الدخل المدفوع للمقيمين من البلدان الأخرى من الاستثمارات وخدمات العامل الاجنبي في البلد، والتحويلات من طرف واحد متمثلة بالهبات المرسلة الى الخارج .

الاختلال في ميزان المدفوعات وأسبابه

ان التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات بموجب طريقة القيد المزدوج يخفي وراءه حقيقة الوضع الاقتصادي لهذا الميزان، أي إمكانية حدوث اختلال بالمعنى الاقتصادي، وتوجد أسباب عديدة تؤدي الى هذا الخلل، والتي يمكن اجمالها كالتالي:

1- الاضطرابات القصيرة الأجل :

ومنها الآفات التي تصيب المحاصيل الزراعية، خاصة تلك التي تصيب المحاصيل التي تعتمد عليها الدولة في التصدير، الأمر الذي يسبب خللا في ميزان المدفوعات، كذلك يحصل هذا الاختلال في أوقات الحروب، والتغيرات الموسمية التي تحصل لعدد من البلدان النامية الزراعية.

2- التغيرات في الدخل النقدي :

يتغير الدخل في حالة الدورات التجارية، إذ من الممكن أن يكون البلد في حالة تضخم أو انكماش، فإذا حصل تضخم فان هذا يعني إن الطلب الكلي على السلع والخدمات يتجاوز الانتاج الكلي المحلي وهذا يقود الى عجز لأن الطلب الفائض سينصب على الاستيرادات.

3- التغيرات الهيكلية :

إذا كانت التغيرات في الدخل القومي هي تغيرات في النشاط الاقتصادي، فإن التغير العيكلي يقتصر على قطاع واحد من الاقتصاد القومي، ويمكن أن يحصل هذا في جانب الطلب أو جانب العرض، فظروف العرض تتغير عندما تستنزف الموارد الطبيعية وترتفع التكاليف، أو عندما يكون هناك اختراع أو تحسين في طرائق الانتاج فيؤدي الى تخفيض التكاليف وزيادة الانتاج. إن هذا يمثل اختلالا هيكليا على مستوى العرض والطلب على السلع.

كما إن هناك اختلالا هيكليا على مستوى عوامل الانتاج، وهذا يحدث إذا كانت أسعار عوامل الانتاج لا تعكس صورة حقيقية لمدى توافر هذه العوامل. وقد لا ينعكس أثر هذا الاختلال مباشرة على ميزان المدفوعات إذ قد يتكيف اقتصاد الدولة مع الوضع المختل.

ولإيضاح ذلك نفترض أن الدولة في وضع توازني، ومن ثم فإن أسعار عوامل الإنتاج تعكس نسب توافر هذه العوامل إلا أنه نتيجة لضغط النقابات العمالية ارتفعت الأجور بمعدلات تفوق إنتاجية العامل الأمر الذي ترتب عليه تحول الصناعات الى اساليب انتاجية تستخدم نسبة اقل من العمل ونيبة اقل من راس المال، ومن شأن ذلك حصول بطالة هيكلية في الدولة، وهذا يعني إن التوازن في ميزان المدفوعات ممكن لكن على حساب البطالة والاختلال الهيكلي.

4- حركة رؤوس الأموال :

يعد هروب رأس المال مثالا على الحركة الكبيرة لرأس المال، إن الدول المتخلفة على العموم تعاني من قصور في رأس المال وذلك لانخفاض الدخل ومن ثم الميل الحدي للادخار، ومما يزيد الأمر سوءا هرب رأس المال منها خوفا من التأميم والمصادرة والاضطرابات السياسية.

نظريات اعادة التوازن لميزان المدفوعات

المطلب الأول: النظرية الكنزية

ترى النظرية الكنزية أن آلية المواءمة في ميزان المدفوعات تتمثل في تأثير حالة ميزان المدفوعات على مستويات الإنتاج والتشغيل.فالنظرية الكنزية تعترف بان الدخل القومي يمكن أن تستقر عند مستوى دون التشغيل الكامل للموارد، خصوصا العمل.

كما تفترض النظرية الكنزية إن الأسعار مرنة باتجاه واحد فقط، فهي مرنة إلى أعلى ولكنها ليست مرنة إلى أسفل، بعبارة، أخرى هناك الكثير من الاعتبارات ولعل أهمها التنظيم الاحتكاري للأسواق بحيث يجعل النظرية الكنزية تفترض إن الأسعار والأجور يمكن إن ترتفع لكنها لايمكن إن تنخفض.

وقد يكون من المفيد إن نعقد مقارنة بين النظرية الكنزية والنظرية الكلاسيكية في توازن ميزان المدفوعات واهم زوايا التباين بين هاتين النظريتين تتعلق بفروض كل منهما وبالية المواءمة التي تراها كل من النظريتين.

أولا: بالنسبة للفروض:

١- تنطلق النظرية الكلاسيكية من فرض التشغيل الكامل للموارد، وهو ما يعني إن التغيرات التي تطرأ على الاقتصاد القومي نتيجة لاختلال ميزان المدفوعات تنصرف إلى المتغيرات النقدية كالأسعار والنفقات دون المتغيرات الحقيقية كالدخل والعمالة، وبالمقابل تنطلق النظرية الكنزية من فرض وجود بطالة في الاقتصاد القومي واستمرارهذا الاقتصاد في وضع التوازن مع وجود بطالة.ولاشك إن الفروض الكنزية اقرب إلى التصوير للواقع في الدول المختلفة في الوقت الراهن حيث تنتشر معدلات مرتفعة نسبيا للبطالة سواء في الدول النامية والمتقدمة.

٢- تفترض النظرية الكلاسيكية مرونة الأسعار في أي اتجاه صعودا اونزولا، على حين لا تعترف النظرية الكنزية بإمكانية انخفاض الأسعار وبالذات أسعار عناصر الإنتاج (العمل)عن حد معين.

ثانيا: بالنسبة لآلية المواءمة:

١ -ترى النظرية الكلاسيكية **أن** تغير الأسعار والنفقات يحمل عبء المواءمة نتيجة لاختلال ميزان المدفوعات.وفي المقابل تذهب النظرية الكنزية إلى أن تغير الدخل والإنتاج والعمالة هو الذي يحمل عبء الموازنة لاختلال ميزان المدفوعات، والحقيقة أن مزيجا من تغير الأسعار والنفقات وكل من الدخل والإنتاج والعمالة من المتغيرات هو الأقرب إلى الواقع.

٣- طبقا للنظرية الكلاسيكية فان من شان الية المواءمة أن تقضي تماما على اختلال ميزان المدفوعات .

دور الأسعار النسبية ومعدلات التبادل التجاري في تصحيح الاختلال

تعتمد عملية تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات ، سواء أكانت من خلال تغير سعر الصرف أم من خلال أية تأثيرات أخرى على الأسعار على أثر الأسعار النسبية للسلع المحلية والخارجية على التدفقات التجارية مع بقية العالم ، ويتحدد السعر النسبي - الذي يعرف بمعدل التبادل التجاري - بنسبة أسعار الصادرات الى الواردات . وقد تختلف معدلات التبادل التجاري بسبب التغير في الأسعار المعبر عنها بالعملات الوطنية ذات العلاقة و/أو بسبب التغيرات في سعر الصرف ، فالإنخفاض في سعر الصرف مع بقاء الأشياء الأخرى على

حالها يجعل السلع المحلية أرخص بالأسواق الأجنبية والسلع الأجنبية أغلى في السوق المحلية، والعكس صحيح في حالة ارتفاع قيمة العملة ويتضح ذلك من خلال اثرين:

أثر الحجم:

يقصد به أثر إنخفاض سعر الصرف على زيادة كمية الصادرات بسبب إرتفاع تنافسيتها السعرية وانخفاض كمية الواردات بسبب انخفاض تنافسيتها السعرية ، الأمر الذي يسهم في تحسين الحساب الجاري.

أثر السعر:

ويقصد به تدهور معدل التبادل التجاري بعد تخفيض سعر الصرف بسبب انخفاض أسعار الصادرات وارتفاع أسعار الواردات معبر عنها بالعملة المحلية ، الأمر الذي يؤدي الى تردي وضع ميزان الحساب الجاري. أما الأثر الصافي على الحساب فيعتمد على غلبة أي من الأثرين المذكورين.

المدخل النقدي

إن الأساس النظري للمدخل النقدي هو التأكيد على النظر الى ميزان المدفوعات بكونه ظاهرة نقدية لاحقيقية ، وإن الاختلال في ميزان المدفوعات هو إختلال رصيد وليس إختلال تدفق . وعلى هذا الأساس يتضمن ميزان المدفوعات تكييفات بين الأرصدة الفعلية والمرغوبة من النقود ، وإن المدخل الحديث (النقدي) لميزان المدفوعات هو متماثل لمدخل الاستيعاب ولكنه يتوسع ليقدم تفسيرًا عن إجمالي ميزان المدفوعات بدلا من الاختصار على الحساب الجاري كما هو مدخل الاستيعاب.

هذا التوسع يسمح على أن لايعامل ميزان المدفوعات بصيغة عرض السلع والخدمات والطلب عليها ولكن بصيغة العرض والطلب على النقود التي تمثل عملة محلية للبلد. وعلى هذا الأساس يركز المدخل النقدي دون غيره من المداخل الأخرى على العلاقة القائمة بين اختلال سوق النقد داخل الإقتصاد الوطني واختلال السوق المحلية للسلع التي تدخل ضمن نطاق التبادل التجاري (السلع التجارية).

فعلى افتراض أن السوق المحلية غير التجارية في حالة توازن فإن الاختلال في سوق النقد بين الطلب على النقود والمعروض منها يخلق اختلالات في السوق المحلية للسلع التجارية لأن فائض الطلب على النقود يعني وجود رغبة متزايدة لدى الأفراد في الإحتفاظ بالنقود ، مما يؤدي الى تقليل الإنفاق وبالتالي إنخفاض مستوى الطلب على السلع التجارية فيتولد فائض في عرض هذه السلع ، في حين يولد الفائض في العرض النقدي والذي يعني ضمنًا تناقص الرغبة لدى الجمهور في الإحتفاظ بالنقود ، وبالتالي زيادة الإنفاق فيتولد زيادة الضغط في الطلب على السلع التجارية . وبما إن هذه السلع تدخل نطاق التبادل الدولي فإن هذا يؤدي الى إيجاد حلقة ربط بين هذه الاختلالات النقدية وميزان المدفوعات لأن معالجة هذه الاختلالات ستتم على حساب وجود فائض أو عجز في ميزان المدفوعات أو بعبارة أخرى على حساب زيادة أو نقصان الاحتياطات المالية الدولية.